دور المؤسسات الخيرية
في تنمية العلاقات الدولية
وتقوية المجتمع المدني العالمي

إعـــداد

الدكتور/ علاء عبد الحفيظ

مدرس العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة

كلية التجارة، جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية

بحثٌ مقدَّمٌ إلى

« مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث »

دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

٢٠ – ٢٢ يناير ٢٠٠٨ م



ملخص البحث

شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة على مستوى العالم في المؤسسات الخيرية التمويلية المفوضة ذاتياً بالإنفاق على الأنشطة غير الربحية. وأخذت تلك الأنشطة أشكالاً متعددة، وتنوعت الجهات التي تشرف عليها. وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية وهي أن تفعيل دور المؤسسات الخيرية وغيرها من المنظمات غير الحكومية يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات إيجابية في مجال تنمية العلاقات الدولية وتقوية المجتمع المدني العالمي.

وتتمثل المشكلة البحثية في معرفة أسباب حدوث تلك الزيادة الكبيرة في عدد المؤسسات الخيرية وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية، حيث يقدم البحث تعريفاً للمنظمات الدولية غير الحكومية، ويضع المؤسسات الخيرية في مقدمتها، كما يدرس البحث إمكانية مساهمة تلك المنظمات في إيجاد مجتمع مدني عالمي **Global Civic Society** يضم روابط وتنظيمات مدنية تقوم على أساس تطوعي وتسعى إلى تحقيق النفع العام تحت مظلة المواطنة العالمية. ويسعى البحث إلى التعرف على حدود تأثير تلك الزيادة في عدد المؤسسات الخيرية وما أدت إليه من صعود لدور المجتمع المدني العالمي على العلاقات الدولية، وذلك من خلال الإجابة عن عدد من التساؤلات البحثية، من بينها:

- هل صاحب نشوء المجتمع المدني العالمي اضمحلال لدور الدولة التقليدي في الساحة السياسية العالمية أم لا؟

- هل يمكن لمفهوم «ناعم» مثل المجتمع المدني العالمي وخاصة في طور نمو أولي أن يكون له تأثير على سلوك وأداء وعلاقات الدول؟ وإلى أي حد نستطيع أن نتوقع أن يصل هذا التأثير؟

- ما هي تأثيرات التحولات الدولية الجديدة خاصة التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية على تطور المجتمع المدني العالمي؟

وتستخدم الدراسة المنهج المقارن بغرض التعرف على تجارب بعض المؤسسات الخيرية الدولية التي تمكنت بفضل جهودها الإغاثية والتنموية المحلية والدولية من لعب دور متميز على صعيد الفاعلين الاجتماعيين داخل بلادها وخارجه، والتحولات الإيجابية الكبيرة التي نتجت عن قيام تلك المؤسسات، وإمكانية الاستفادة من تجارب تلك المؤسسات في دعم العمل الخيري في دول الخليج والعالم العربي من خلال استعراض أهم الصعوبات التي تواجه مؤسسات العمل الخيري الخليجي والعربي.

كما يسعى البحث إلى تحديد الطرق التي يمكن من خلالها للجمعيات الخيرية أن تسهم في تنمية العلاقات الدولية وتدعيم التواصل الحضاري (كبناء علاقات جيدة مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وممثلي الدول في تلك المنظمات، وترسيخ علاقات واسعة مع بعضها البعض ومع وسائل الإعلام العالمية... إلخ).

* * *

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة على مستوى العالم في المؤسسات الخيرية التمويلية المفوضة ذاتياً بالإنفاق على الأنشطة غير الربحية داخل بلادها وخارجه، وأخذت تلك الأنشطة أشكالاً متعددة، وتنوعت الجهات التي تشرف عليها. وتتمثل المشكلة البحثية في معرفة أسباب حدوث تلك الزيادة الكبيرة في عدد المؤسسات الخيرية، وإلى أي مدى يمكن أن تؤثر تلك الزيادة على العلاقات الدولية وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات البحثية التالية:

- هل صاحب نشوء المجتمع المدني العالمي اضمحلال لدور الدولة التقليدي في الساحة السياسية العالمية أم لا؟

- هل تستطيع مفاهيم مثل الأفكار والرؤى التأثير على العلاقات الدولية بالمقارنة بالمفاهيم التقليدية مثل مفهوم القوة؟

- هل يمكن لمفهوم «ناعم» مثل المجتمع المدني العالمي أن يكون له تأثير على سلوك وأداء وعلاقات الدول؟ وإلى أي حد نستطيع أن نتوقع أن يصل هذا التأثير؟

- ما هي تأثيرات التحولات الدولية الجديدة خاصة التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية على عمل المؤسسات الخيرية وعلى تطور المجتمع المدني العالمي؟

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية وهي أن تفعيل دور المؤسسات الخيرية وغيرها من المنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي، وزيادة الروابط بين تلك المؤسسات على المستويين الإقليمي والدولي يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات إيجابية في مجال تنمية العلاقات الدولية وتقوية المجتمع المدني العالمي.

وتستخدم الدراسة المنهج المقارن بغرض التعرف على تجارب بعض المؤسسات الخيرية

الدوليـة التي تمكنت بفضل جهودهـا الإغاثية والتنموية المحلية والدوليـة من لعب دور متميز على صعيد الفاعلين الاجتماعيين داخل بلادها وخارجه، وما نتج عن قيام تلك المؤسسـات من تحولات إيجابية، وإمكانية الاستفادة من تجارب تلك المؤسسات في دعم العمل الخيري في دول الخليـج والعـالم العربي من خلال اسـتعراض أهـم الصعوبات التـي تواجه مؤسسـات العمل الخيري الخليجي والعربي.

أولاً: المنظمات غير الحكومية:

١ - تعريف المنظمات غير الحكومية NGOS :

المنظـمات غـير الحكوميـة Non- Governmental Organizations NGOS هـي منظـمات تنشـأ من جانب المجتمـع ولصالحه، بدون أو مـع قدر محدود مـن التدخل من جانب الحكومـة، وهي تشـمل إلى جانـب المنظمات الخيرية المنظـمات الأخرى التي تعمل في الأنشـطة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وهي تهتم بمعالجة الأسباب الرئيسية والجذرية للمشكلات، وتحـاول تحسـين نوعيـة الحياة خاصـة للفقـراء والمضطهديـن والمهمشـين في المناطـق الحضرية والريفية [١].

ولابـد من توافـر عدة معايـير للمنظمة حتـى يمكن إدراجهـا تحت مسـمى المنظمات غير الحكومية وهي[٢]:

(1) Charles E. Morrison, «Overview» in Charles E. Morrison & Hadi Soesastro,(ed.,) Domestic Adjustments to Globalization, (Tokyo: Japan, Center for International Exchange, 1998), p.17.

(2) Lester N.Salmon& Anheire, In Search of the Non Profit Sector, The Johns Hopkins Comparative Non Profit Sector Project, Guide No.1 (Baltimore:1989).

أ- أن يتوافر للمنظمة شكل رسمي له سمة الدوام.

ب- أن تكون المنظمة غير هادفة للربح.

ج- أن تكـون المنظمـة غير حكومية، أي غير مرتبطة هيكليـاً بالحكومة، ولكن بإمكانها أن تحصل على دعم أو مساندة من الحكومة (مالية أو فنية).

د- أن تنبـع الإدارة الذاتيـة للمنظمة من داخلها، ومن ثم يتم اسـتبعاد أية منظمة تدار من جانب الحكومة أو من قوى خارجية.

هـ- توافر قدر من المشاركة التطوعية سواء في إدارة المنظمة أم في أنشطتها.

و- أن تكون المنظمة غير حزبية أي لا ترتبط أساساً بحزب معين.

ز- أن تقوم المنظمة بعمل أشـياء جيدة Good Things سـواء كانت اجتماعية أم ثقافية أم مهنيـة تهـدف في النهاية إلى تحسـين نوعيـة الحيـاة، وتخفيف المعانـاة، وأنها تتوجه بهذه الأشـياء الجيـدة إلى أعضائهـا أو إلى جماعـات أخـرى مـن الفقـراء والمهمشـين والمضطهديـن في مختلف المناطق الحضرية أو الريفية سواء داخل الدولة التي تنتمي إليها المنظمة أم خارجها.

وعـلى الرغم مـن أن المنظمات غير الحكوميـة بصفة عامة هي منظـمات خاصة وغير هادفة للربـح وتقـوم على التطوعيـة، إلا أن المنظمات غـير الحكومية لا تقع جميعهـا بالضرورة في إطار هذا التعريف. وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين عدة فئات للمنظمات غير الحكومية:

أ- المنظـمات غـير الحكومية التي ينظمهـا المانحـون Donor- Organized NGOS وهي منظمات ينشئها المانحون الذين يرغبون في تحقيق احتياجاتهم من خلال هذه المنظمات.

ب- المنظمات غير الحكومية التي تنظمهـا الحكومات Government-Organized وهي منظمات تمول من جانب الحكومات تمويلاً كاملاً في الغالب ولذلك تخضع لسيطرة حكوماتها.

ج- المنظمات شبه غير الحكومية Quasi NGOS مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومثل هذه المنظمات تتلقى معظم تمويلها من موارد عامة، ولذلك تخضع لسيطرة الدولة المنظمة، على الرغم من أنها غالباً ما تذكر أن أهدافها وعملياتها منفصلة تماماً عن تلك الخاصة بكفيلها (الحكومة عادة).

٢- أنماط المنظمات غير الحكومية:

تتعدد أيضاً المعايير التي تصنف وفقاً لها أنماط المنظمات غير الحكومية، حيث يتم تصنيف تلك المنظمات وفقاً لعدة معايير، من بينها:

أ- المدى الزمني والتاريخ المؤسسي لها:

يركز هذا التصنيف على تاريخ المؤسسة، حيث توجد منظمات غير حكومية لها تاريخ مؤسسي طويل وتتسم بنطاق عالمي في العمل ولها مقدراتها المستقلة في القيام بعملياتها، في حين أن هناك منظمات غير حكومية أخرى تشكل ائتلافات تتكون من أجل قضايا معينة ولفترة زمنية قصيرة.

ب- المدى الجغرافي الذي تعمل في إطاره تلك المنظمات:

يفضل بعض المحللين تقسيم هذا النطاق في إطار ثلاث مجموعات رئيسة من النشاطات الدولية وهي:

• منظمات غير حكومية وطنية National NGOS مثل المنظمات المهنية، وبعض هذه المنظمات تكون له فروع على مستوى المدن تقوم بتقديم المساعدة للمنظمات المحلية غير الحكومية.

• منظمات غير حكومية تتركز أنشطتها في حدود إقليم معين لا تتجاوزه إلى غيره من

الأقاليـم والمناطق. ومـن الأمثلة الواضحة لذلـك اللجنة الأوروبية لجمعيـات النفع العام، أو المنظمة العربية لحقوق الإنسان وهكذا.

• منظمات غير حكومية تعمل في نطاق دولي أوسـع نسـبياً من النطاق الإقليمي بمفهومه السـابق. وقد تتمثل البداية في النشـاط الذي ينبثق من داخل إحدى الدول في مجال إنساني معين كالبيئة أو غيرها من الاهتمامات الإنسـانية، ثم يمتد هذا النشـاط مع الوقت إلى خارج حدودها لتشارك معها فيه دولة أخرى أو مجموعة من الدول.

• المنظـمات غـير الحكومية التي يتسـع نشـاطها الإنسـاني ليصبـح عالميـاً ، أي ذلك الذي يغطي كل العالم أو أغلب مناطقه ومعظم دوله، وبالتالي فإن اهتمامه لا ينحصر ولا يتوقف عند عدد محدود من الدول لا يتجاوزه إلى سواها كما هو الحال في الوضع السابق.

ج- الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات:

التصنيـف الأكثـر اسـتخداماً هو الذي يتـم وفقاً له تصنيـف المنظمات غـير الحكومية تبعاً للأنشطة التي تضطلع بها كالتالي(١):

• منظمات غير حكومية تعمل لتحقيق الرفاهية Welfare NGOS ، حيث تقوم بتقديم الخدمات المختلفة إلى المحتاجين بما في ذلك الخدمات الصحية.

• منظـمات غـير حكوميـة خيريـة NGOS Charitable، وتضـم المنظمات التي تسـعى لمواجهـة الحاجات الخاصة للفقراء، مثل توزيع الأغذيـة والملابس والأدوية.. إلخ. وتقوم هذه المنظمات أيضاً بأنشطة إنمائية خلال الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية.

(١) د. زينـب عبـد العظيـم، «الـدور المتغـير للمنظمات غير الحكوميـة في ظل العولمة» في: د. نجوى سـمك، السـيد صدقي عابدين (محرران)، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة الخبرتان المصرية واليابانية، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٢، ص ٤٨-٤٩.

• منظمات غير حكومية إنمائية NGOS Development ، وتركز صفة أساسية على الجماعات الفقيرة، وتمثل التنمية الاقتصادية هدفاً نهائياً بالنسبة لها.

• منظمات غير حكومية تسعى للدفاع عن قضايا معينة Advocacy NGOS ، وتركز بصفة أساسية على قضايا مثل البيئة، وحقوق الإنسان ... إلخ.

• منظمات غير حكومية استشارية NGOS Consulting، تقوم بتقديم خدمات استشارية ودراسات بحثية سواء لمشروعات خاصة أو حكومية.

• منظمات غير حكومية للابتكار التقني NGOS Technical Innovation وتقوم مثل هذه المنظمات بإدارة مشروعات خاصة بها من أجل ابتكار وتطوير مقتربات جديدة أو تحسين المقتربات القائمة لحل المشكلات الموجودة في مجال معين.

٣- أسباب نمو المنظمات غير الحكومية:

تشير الدراسات إلى أن بالولايات المتحدة وحدها ما يقرب من مليوني منظمة غير حكومية، وفي الهند يوجد حوالي مليون منظمة، أما في أوربا الشرقية فقد ظهرت أكثر من مائة ألف منظمة غير حكومية في خلال الخمس سنوات الأولى من عقد التسعينيات من القرن العشرين. وحتى وقت قريب كانت هذه المنظمات تتركز في الدول المتقدمة ذات النظم الديموقراطية. أما الآن فإن هذه المنظمات تنتشر عبر أنحاء العالم وتتزايد بشكل ملحوظ في جميع قارات العالم ودوله. وقد تجاوزت أنشطة العديد من تلك المنظمات النطاق الوطني المحلي إلى النطاقين الإقليمي والدولي. وتقدم الأدبيات مجموعة من العوامل التي تفسر نمو تلك المنظمات وتكاثرها وانتقالها إلى خارج حدود الدولة، ومن أهم تلك العوامل[١]:

أ- تراجع دور الدولة في تقديم الرعاية في ظل العولمة وزيادة نفوذ القطاع الخاص

(١) د. زينب عبد العظيم، المرجع السابق، ص ٥٢-٥٧.

والشركات متعددة الجنسيات، مما أبرز الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية لتقديم الخدمات ولسد الفجوة الناجمة عن تقلص دور الدولة. وعلى الرغم من أن العولمة لم تلغ في حد ذاتها وجود الدولة، فإنها أدت بالفعل إلى تآكل قدرة الدولة على إدارة الاقتصاد المحلي. وإذا كان هذا التناقض الذي لن تستطيع الرأسمالية حله معمماً على دول الجنوب، فإن المشكلة تصبح عالمية، وبالتالي فإن الحل هو الآخر يجب أن يكون عالمياً. وهذا التحدي سوف ينسحب على تنظيمات المجتمع المدني أكثر من كونه تحدياً حكومياً، فباستطاعة تلك المنظمات أن تختط لنفسها مسلكاً في مواجهة اختراقات العولمة إذا تبنت استراتيجية وطنية من جانب واتصلت بمنظمات دول الجنوب التي يتهددها المصير نفسه من جهة أخرى.[١]

ب- زيادة تعقيد المشكلات العالمية، وبروز الحاجة إلى أعمال مشتركة تتجاوز مقدرات الدولة الواحدة، والفعالية التي أظهرتها المنظمات غير الحكومية التي تسعى للعمل بعيداً عن السياسة في تقديم المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تكون فيها التوترات السياسية والمسائل الإدارية من التعقيد لدرجة لا تسمح بمساعدة الحكومات الأخرى لها.

ج- تغير مفهوم الأمن الذي كان يركز تقليدياً على أمن الدولة إلى أمن الشعوب وأمن الإنسانية، خاصة في ظل تزايد العنف والصراعات المسلحة الداخلية.

د- اتجاه كثير من المنظمات الحكومية الدولية والدول الغربية المانحة إلى تفويض المنظمات غير الحكومية لتقديم جانب من خدماتها خاصة عمليات الإغاثة وبدرجة أقل جهود التنمية.

٤- فلسفة قيام المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOS):

إن الفلسفة التي على أساسها قامت هذه المنظمات غير الحكومية قد جرى اقتباسها من فكرة المجتمع المدني الداخلي أي المجتمع الذي يتكون من مجموعة من التنظيمات المدنية الحرة

(١) محمد حسن عبد الحافظ، «مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي» في يسري مصطفى (محرر)، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٢، ص ١٩٠.

التـي تمـلأ المجال العام ما بـين الأسرة والدولـة لتحقيق مصالـح أفرادها ملتزمـة في ذلك بقيم ومعايـير الاحـترام والتراضي والتسـامح والإدارة السـلمية للتنوع والاختـلاف. وكلما زادت اسـتقلالية تلك التنظيمات والمؤسسـات والهيئات عن الدولة، زادت أهميتهـا بالمقابل في مفهوم المجتمع المدني، فهذه الاسـتقلالية تمثل شرطاً لازماً وأساسـياً من شروط المراقبة الفعالة لسلوك الدولـة ونشـاطها وهـو مـا لا يمكـن أن يتحقـق في ظـل تبعيـة تلك المنظـمات الأهليـة أو غير الحكوميـة لهـا. ويترتب على ذلك أن ما يضمن اسـتقرار المجتمع المدني رهـن بوجود التنظيمات التـي تكرس جهودها من أجل الدفاع عن الحقوق السياسـية والاجتماعية والأدبية والثقافية في الإطار العملي اليومي ووسـط المجتمع ككل، بما في ذلـك قطاعات الدولة والإدارة والأحزاب والنقابات.

وقد انتقلت ظاهرة المنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدني الوطني من النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي الأرحب نسبياً عندما نشأت جماعات ومنظمات يتجاوز نشاطها حدود الدولة الواحـدة، وركـزت حركتهـا على قضايـا معينـة كالمشـاركة الديموقراطية والدفـاع عن حقوق الإنسان والبيئة وغيرها.

وفي مرحلـة تالية انتقلت هذه الفكرة أو الخبرة إلى مـا أصبح يعرف بالمجتمع المدني العالمي Global Civil Society الـذي يضـم روابـط وتنظيـمات مدنيـة تقـوم عـلى أسـاس تطوعي وتسـعى إلى تحقيق النفع العام تحت مظلة المواطنة الدولية World Citizenship. وقد تطلب ذلـك بالـضرورة وجود الحد المناسـب من علاقـات التعاون والتنسـيق والترابط فيـما بين هذه المنظمات التي تصنع في مجملها هذا المجتمع المدني العالمي.

وهكـذا أصبح المجتمع المدني العالمي وفقاً لهذا المفهـوم يضم بداخله المنظمات ذات الصفة الدوليـة مـن حيث التوجه أو حجم وانتشـار العضويـة أو التمثيل الجغـرافي والاتصال الرأسي بالمنظـمات الإقليميـة والقطريـة. ولم يعد ينظر إلى هذه الشـبكة الممتدة والمتشـعبة من العلاقات عـلى أنها تسـعى إلى تحقيـق أهداف قطريـة أو إقليمية وإنـما باعتبارها جزءاً من البنية الأساسـية

للمجتمع المدني العالمي، والتي تسعى إلى تحقيق ذات الأهداف والمصالح على أساس قاعدة المواطنة العالمية باعتبارها محور انضمام الأفراد والجماعات إلى الهيئات والمنظمات المدنية التي هي عماد هذا المجتمع المدني العالمي.[(١)]

وكما سبقت الإشارة، فقد شهدت السنوات الأخيرة توسعاً في أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية بات يشمل مختلف مجالات النشاط الدولي تقريباً. وعلى الرغم من أن العدد الأكبر من المنظمات الدولية غير الحكومية يتركز في المجالات الخيرية، وفي مجالات حقوق الإنسان أو مراقبة القانون الدولي الإنساني، مثل منظمات أطباء بلا حدود واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وغيرها من منظمات الإغاثة الإنسانية، أو القانون الدولي للبيئة، فإنها تنشط كذلك في المجالات السياسية من خلال عدد لا حصر له من المعاهد والمؤسسات والمنظمات والجمعيات التي تدعم المشاركة الديموقراطية أو حقوق طوائف بعينها مثل المرأة والأطفال والنازحين ..إلخ، أو السلام العالمي وضبط التسلح والتخلص من أسلحة الدمار الشامل.

وقد نتج عن اتساع دوائر هذا النشاط وتعدد محاوره وتنوع آفاقه في كل اتجاه أن أصبحت هذه المنظمات الدولية غير الحكومية تسعى إلى تطوير آليات العمل الخاصة بها حتى يمكنها أن تستجيب لدواعي هذا النشاط الدولي الواسع النطاق. ومن ناحية ثانية، فقد تشابكت علاقات تلك المنظمات مع بعضها وتداخلت إلى الحد الذي أبرز وجود مجتمع مدني جديد له حضوره وتأثيره على مختلف الأصعدة القومية والإقليمية والعالمية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد من تنامي التأثير الذي يتركه وجود تلك المنظمات الدولية غير الحكومية على الساحة الدولية، بل تجاوزها إلى حد أن أصبحت استراتيجياتها وأهدافها تتداخل، إن بتلاقيها أو بتقاطعها، مع استراتيجيات وسياسات ما اصطلح على تسميته في قاموس السياسة الدولية المعاصرة بالفاعلين المتجاوزين للحدود القومية Transnational Actors .

(١) د. محيي الدين محمد قاسم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة المنظمات الدولية غير الحكومية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١، ص ٢-٣

لقد أدت التطورات السابق ذكرها إلى أن المنظمات الدولية غير الحكومية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من العلاقات الدولية المعاصرة، كما حازت اعترافاً رسمياً واسعاً بها سواء من جانب الأمم المتحدة أو من جانب غيرها من الفاعلين الدوليين. ومن ذلك على سبيل المثال أن المؤتمرات الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة للتباحث حول العديد من المشكلات والقضايا الدولية الملحة أصبحت تدور حول مركزين دوليين رئيسيين: أولهما يتمثل في مشاركة المنظمات الدولية الحكومية من خلال الممثلين الذين ينوبون عن الدول الأعضاء فيها، وثانيهما يتمثل في الاجتماعات التي تعقد بالتوازي ويدعى إليها ممثلو المنظمات الدولية الخاصة أو غير الحكومية. وقد شرعت الأمم المتحدة في هذا النوع غير المسبوق من الممارسات، أي الجمع بين التمثيل الدولي الحكومي وغير الحكومي، بدءاً من عام ١٩٩٢م، عندما عقدت قمة الأرض Earth Summit الأولى في ريو دي جانيرو بالبرازيل، ثم جاء المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي نظمته الأمم المتحدة في بكين عاصمة الصين في سبتمبر ١٩٩٥م، وحضره ممثلون عن مائة وثمانين دولة ليبرز هذا التوجه الدولي الجديد ويؤكده، حيث عقد بالتوازي والتزامن معه المؤتمر الدولي غير الرسمي للمرأة، والذي شارك فيه أكثر من ثلاثين ألف عضو يمثلون قرابة ألفي منظمة دولية غير حكومية (١).

٥- الوضع القانوني للمنظمات الدولية غير الحكومية:

مع اتساع حجم النفوذ والتأثير الذي أصبحت تتمتع به المنظمات الدولية غير الحكومية، قوي الاتجاه الذي يدعو إلى تقنين وضع تلك المنظمات، أي تحديد الأساس القانوني المناسب له، على المستويين القومي والعالمي، حتى لا تبقى حركتها طليقة لا تحكمها ولا تنظمها أو تضبطها القواعد والمعايير القانونية التي تحدد مسئوليتها عما تقوم به من نشاط وبالتالي تضعها تحت طائلة القانون إذا ما تجاوز هذا النشاط أغراضه إلى غيره مما قد لا يمت إليه بصلة. بعبارة

(1) John T.Rourke, International Politics on the World Stage, (Dushkin/ McGraw Hill, 6th edition, 1997), p61

أخـرى، فـإن الاختصاصات التي تزاولها تلـك المنظمات غير الحكومية يجـب أن تكون محكومة بإطار قانوني واضح ومحدد.

مـن هـذا المنطلق وتأكيداً له انبثقـت الدعوة إلى منح تلك المنظمات الشـخصية القانونية في إطـار القانون الدولي (أي التعامل معها كأحد أشـخاص القانون الدولي العام). وقد اسـتندت تلـك الدعـوة إلى معيارين: أولهما يتعلق بـما أصبحت تبذله المنظمات الدوليـة غير الحكومية من مشـاركة فعليـة في عمليات صنـع القرار الـدولي ومراقبة مدى امتثـال الدول لقواعـد القانون الـدولي والتقيـد بها، هذا بينما ينـصرف ثانيهما إلى القبـول المتزايد الذي أصبحـت تحظى به هذه المنظـمات من قبل المجتمـع الدولي واعترافه بحيوية الأنشـطة الدولية التـي تؤديها والتي غدت مكملة ومساندة للأنشطة الدولية الحكومية الرسمية لا قيداً معرقلاً أو معطلاً لها.

وطالمـا أصبحـت تلـك المنظمات حقيقة راسـخة ومسـتقرة ومعترفـاً بها من حقائـق الحياة السياسـية الدولية المعاصرة، فلا يوجد ما يحول دون إضفاء الطابع الدولي القانوني عليها أسـوة بالمكانة القانونية التي يوفرها القانون الدولي العام للمنظمات الدولية الحكومية.

ثانياً: المجتمع المدني العالمي:

١ – تعريف المجتمع المدني العالمي:

بـرز تعبـير «المجتمع المدني العالمـي» مثله مثل تعبـير «المجتمع المدني» ذاته مجدداً في سـياق التحـولات التـي رافقـت انهيار القطبيـة الثنائية، وربـما يصح ربطـه أيضاً مع خطـاب العولمة، خاصـة في شـقها الاقتصـادي، أي مـد نطـاق السياسـات والفعاليـات التي قـادت إلى الرخاء والسـلام في الغـرب أو الشـمال إلى العالم كلـه عبر طائفة مـن الاتفاقيات الدوليـة والتعديلات الهيكليـة المحليـة التي تطلـق قوى السـوق، وتدفع إلى تحسـين الإنتاجية، والإفـادة الفضلى من الموارد، وتشجع المزيد من التطور التكنولوجي، وتحسن من التنظيم الاجتماعي.

ويحتاج الاقتصاد المعولم إلى بنية سياسية تناسبه ربما تجسدت يوماً من الأيام في حكومة عالمية. وحيث إن التنظيم القومي للعالم نشأ على قاعدة عملية بناء الأمة؛ فالحكومة العالمية يمكن أن تنشأ على قاعدة اجتماعية وبشرية عابرة للحدود القومية وهي «المجتمع المدني العالمي».

يضع أنصار هذه الرؤية التفاؤلية مفهوم المجتمع المدني العالمي كجزء من عملية النضال المشترك من أجل العدالة الدولية والسلام العالمي. ويقوم المجتمع المدني بدور القاطرة لعملية التحويل الديمقراطي في الداخل عبر النضال الضروري لاستلهام ووضع استراتيجيات ورؤى جديدة للتنمية والتطور. كما يقوم بدور الجسم الحي الذي يخوض النضال من أجل نشأة بيئة سياسية واقتصادية دولية مواكبة أو مناسبة للتنمية البشرية وذات الوجه الإنساني في العالم الثالث.

ووفقاً لما سبق يتم تعريف مصطلح «المجتمع المدني العالمي» كفضاء أو حقل للنشاطية أو الكفاحية المنطلقة من الإيمان بقيم عالمية وبوحدة المصير البشري على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام والعدالة والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان. كما يمكن النظر إليه أيضاً باعتباره هذا النسيج من الروابط الكفاحية التي تنشأ على قاعدة الإيمان بالمساواة والمسئولية المشتركة والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والامتياز».(١)

يوجد تعريف آخر يتمحور حول الفاعلين في المجتمع المدني العالمي، وهم هؤلاء الذين يمدون نشاطهم في الدفاع عن قيم مدنية إلى الساحة العالمية، ويشملون الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الاتصالية والهيئات الدينية بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها قومية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل، هذا فضلا عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبط بتلك التجمعات.

(١) د. محمد السيد سعيد، المجتمع المدني العالمي: الصعود والتحديات، ٠١/ ٠٤/ ٢٠٠٤
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/04/article01.shtml

وقـد ولـد مفهوم المجتمع المدني العالمي من رحم النشـاطية والثقافة المدنية القومية ثم أخذ يمد هذه النشـاطية على مستوى عالمي أو كمسـتوى نضالي عالمي يشتق طاقته وعناصره البشرية مـن مختلـف القوميات وينظم عمله عـبر روابط واتحـادات عالمية أو متعددة الجنسـيات أو عبر تقنيات الحركة الاجتماعية.

وقد تزايدت رغبة منظمات المجتمع المدني في تشكيل تحالفات وطنية ودولية بغرض إجراء تحـولات جذرية تهـدف إلى معالجة الأسـباب الجذرية للأزمـات العالمية المتفاقمـة، كما ظهرت حـركات اجتماعية تعمل على توحيد الصفوف حول رؤية مشـتركة لبناء عـالم متنوع الثقافات، ونشر الوعي بالتكافل كأسـاس للعلاقـات الاقتصادية الدولية وعدم خضوع الاقتصاد العالمي لمصالح الشركات الكبرى[١].

٢- أسباب نشأة المجتمع المدني العالمي:

تبلورت ثلاثة عناصر أساسية لتجعل ولادة المجتمع المدني العالمي ممكنة، وهي:

أ- التوسع في المؤسسات الخيرية:

حدث توسـع كبير على مسـتوى العالم في الوقفيات والمؤسسات الخيرية التمويلية المفوضة ذاتيـاً بالإنفاق على الأنشـطة غـير الربحية التي تكاد تتحـد مع الأجندة المدنيـة والثقافة المدنية، فـإلى جانـب الوقفيات الكبيرة ذات الأصـول العائلية مثل روكفلر وفـورد وفولبرايت... إلخ، فـإن كل النقابات والاتحـادات الصناعية والمهنية الكبرى تخصـص وقفيات لنفس الغرض. كما أن كثـيراً مـن شركات الأعمال الكبيرة تقوم بنفس العمل. وهناك كثرة من الحركات الاجتماعية مثـل حركـة المرأة والهياكل الأكاديميـة ووقفيات العلماء والإعلاميين الكبـار والنجوم... إلخ. وأخـيراً فـإن كثيراً من الكنائـس الغربية تقوم بتمويل كثير من الأنشـطة الخيريـة أو التنموية أو الاجتماعية في عشرات من دول العالم.

---

(١) دافيـد سي كورتين، العولمة والمجتمع المدني، ترجمة شـوقي جلال، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، كراسـات استراتيجية، ١٩٩٩.

لقد قدمت تلك الوقفيات خدمة لا غنى عنها لتطور المجتمع المدني العالمي. فالمنح المقدمة للمنظمات والأنشطة المدنية وخاصة في البلاد الأم وفي العالم الثالث تعد حيوية لمزاولة الأنشطة المدنية غير الربحية على الأقل في مراحل النشأة. ولم يكن من الممكن لكثير من المؤتمرات والتقارير والأنشطة ذات الصلة -بما في ذلك تلك التي تديرها الأمم المتحدة- أن تنشأ أصلاً بدون الإنفاق على السفر والنشر والنفقات الأخرى للعمل المدني عبر منح من مختلف الوقفيات. ولم يكن من الممكن مجرد تصور قيام عشرات من المنظمات ومئات من المؤتمرات والتقارير الدولية واللقاءات المهنية والفكرية والحركات الدفاعية بدونها [١].

كما صار التطور العام في التكوين الاقتصادي الحديث يتحيز كثيراً لصالح الأنشطة الخدمية ذات الدخل المرتفع ووقت العمل الأقل. وساعد تطور وسائل الاتصالات ملايين الناس على السفر والاحتكاك بثقافات أخرى، وزيادة الهجرة الدولية، وهي القضية التي تثير مشكلات لا حد لها، وتفرض في الوقت ذاته قدراً من حتمية التعايش بما في ذلك الزواج والأسر متعددة الجنسيات أو الخلفيات الثقافية.

ومن ناحية أخرى فإن التطور المذهل في أنشطة السياحة الدولية وما يسمى بقطاع الضيافة (ويضم خدمة النقل بالطيران والقطارات السريعة والفنادق والمطاعم والمتاحف والصناعات الثقافية الأحدث) يقوم على فكرة السلام الممتد، ويتطلب قدراً عالياً من الاستقرار في البيئة الدولية وينشر بذاته رواجاً للثقافة المدنية.

ب- الثقافة المدنية العالمية:

تبلورت هذه الثقافة بفضل نخبة تكونت من عدد كبير من المنظمات الدولية الحكومية مثل منظمات اليونسكو، الأغذية والزراعة، الصحة العالمية، الأونكتاد، والمنظمات غير الحكومية العالمية أو متعددة الجنسية، بدءاً من منظمات العلماء واتحادات المهنيين مروراً بجمعيات الدفاع مثل العفو الدولية وغيرها.

(١) د.محمد السيد سعيد، مرجع سابق.

ج- النسق الاتصالي الحديث المتنامي الانتشار والأطر والأوعية التنظيمية الجديدة:

أتاحت تكنولوجيا المواصلات والاتصال العصرية فرصة تطوير قنوات وأوعية أخرى لتحل جزئياً محل الأحزاب التقليدية في الفضاء العام. فالأطر الجمعياتية ومجالس المدن والمقاطعات والأحياء والشبكات الاتصالية المكونة في الفضاء الإلكتروني وروابط الأصدقاء متعددي الجنسيات والاتحادات المهنية والمؤتمرات والمعسكرات الشبابية والعالمية والمنتديات الثقافية والفكرية والحركات الاجتماعية صارت أكثر أهمية لا فقط من الأحزاب السياسية بل ومن النقابات والحركات العمالية التقليدية.

٣- العولمة والمجتمع المدني العالمي:

يثار هنا تساؤل حول كيفية فهم المجتمع المدني العالمي في السياق العريض للعلاقات السياسية والاجتماعية على المستوى العالمي، وتحديد العلاقة ما بين ظاهرة العولمة والمجتمع المدني العالمي. وقد تعلقت الأنظار لفترة طويلة بنظرية الاعتماد المتبادل كشرح مقبول لنشأة المجتمع المدني العالمي. وتنبثق نظرية الاعتماد المتبادل عن الباراديم الوظيفي (كنموذج مرجعي) كبديل لشرح العلاقات الدولية في النظرية الكلاسيكية باعتبارها علاقات قوة فحسب. من هذا المنظور فالعالم يتطور تبعا لنبوءة المدرسة الوظيفية التي ترى أن الاقتصاد والروابط العالمية الجديدة تحتم تحرك النظام العالمي كنظام وظيفي في اتجاه بناء السلام بين الشعوب وتقليص أو إلغاء الحاجة إلى الحروب حيث تتعلق مصالح الدول والشعوب بالتعاون والاعتماد المتبادل وتصير رفاهية كل شعب معتمدة على الشعوب الأخرى.

ولكن تلك النظرة المتفائلة للعلاقات الدولية لا تشرح أو تفسر مظاهر استعراض القوة والحروب الصغيرة أو الكبيرة. ولذلك حاول الوظيفيون الجدد أن يعدلوا هذا الإطار النظري لإدخال علاقات القوة إلى صلب النظرية فأكدوا أن الاعتماد المتبادل نفسه ليس رفاهية وسلاماً بحتاً وإنما هو أيضاً علاقة قوة، إذ تختلف درجة حساسية كل اقتصاد نحو الآخر أو نحو

الاقتصاد العالمي. فالعملات مثلاً ليست بالقوة ذاتها. وتتأثر عملات معينة بأكثر من عملات أخرى بالهزات في الاقتصاد العالمي. والأهم هو أن تَعَرُّض أو انكشاف اقتصاد ما للهزات أو لسلوك اقتصاديات أخرى ليس على الدرجة نفسها. وتستطيع دول معينة إحداث ضرر أكبر بالآخرين نظراً لانكشافهم بدرجة أكبر أمامها. وبهذا المعنى فهناك تبعية متبادلة ومصالح متشابكة بين الجماعات والشعوب ولكن هناك أيضاً فجوات وعلاقات قوة.

ومن هذا المنظور أيضا فالعولمة ليست غير تعبير خاص عن تمدد واتساع الاعتماد المتبادل وتطور العالم كنظام وظيفي جديد أو مختلف. والمجتمع المدني العالمي في هذا الشرح هو الجانب الاجتماعي من العولمة التي تتجلى بأشكال أخرى.

ويصطدم هذا الشرح مع إحدى أهم صور النضال أو دوافع أو «مهام» المجتمع المدني العالمي وهي مناهضة العولمة. فأقوى مظاهر تحرك المجتمع المدني العالمي قبل مظاهرات ومسيرات السلام الحالية تجسدت في المظاهرات الصاخبة ضد العولمة الرأسمالية. وتبدو حركة مناهضة العولمة كنموذج مثالي للحركات الاجتماعية العالمية التي تأخذ بألباب الأجيال الشابة في العالم، وهي في نفس الوقت مظهر مميز لكفاحية المجتمع المدني العالمي.

ومن ناحية أخرى يؤكد كثيرون أن النضال ضد العولمة في سياتل وروما ونجازاكي وغيرها من مواقع مؤتمرات مجموعة الدول السبع أو الثماني الصناعية الكبرى هو نفسه تعبير عن العولمة. فلم يكن من الممكن أن تقوم المسيرات والمظاهرات والحركات التي تطالب بالنضال ضد العولمة إلا بفضل العولمة. ولكن هذا التفسير يخلط بدوره بين الشكل والمضمون. فلا شك أن النضال ضد العولمة يتحقق بفضل العوامل التي تجعل من الممكن تعبئة أشخاص ومنظمات وقوى مدنية من جميع أنحاء العالم. ولكن هناك فارق بين تلك العوامل من ناحية ومضمون النضال من ناحية أخرى. فالنضال ضد العولمة لا يمكن أن يكون مجرد جزء أو تعبير عن نفس العولمة. ولذلك أطلق الكثيرون على هذا النضال عولمة مضادة استلهاماً لتعبير الثقافة المضادة التي ألهمت حركة الشباب والحقوق المدنية في عقد الستينيات.

ويشير البعض إلى السياق الذي انبثقت فيه عملية النضال ضد العولمة كثورة كونية ذات أبعاد متعددة وخاصة البعد المعرفي والتكنولوجي الاتصالي. وفي هذا الإطار قد يمكننا فهم نشوء والتبلور أو النضوج النسبي للمجتمع المدني العالمي كأحد تجليات الثورة التكنولوجية الراهنة بما صاحبها من فورة ثقافية على المستوى الكوني. ويبدو أن العامل المحرك من وجهة النظر هذه هو سقوط «النماذج الأساسية الكبرى» وظهور حساسيات إنسانية جديدة من ناحية وبروز أخلاق واهتمامات عالمية جديدة من ناحية ثانية.[١] وهذا الوعي بالمواطنة العالمية أو الشعور بالمسئولية المباشرة عن مصير العالم وإدراك أن البشر صاروا يتعلقون بهذا المصير المشترك هو ما يميز المجتمع المدني العالمي باعتباره مواطنة جماعية للعالم أو للإنسانية.

ثالثاً: انعكاسات نشاط المجتمع المدني العالمي على العلاقات الدولية:

يمكن التعمق قليلاً في فهم دلالات ومنطلقات نشوء المجتمع المدني العالمي ببحث أثره في ساحة العلاقات الدولية؛ فنشوء المجتمع المدني العالمي لم يصاحبه بالضرورة اضمحلال دور الدولة التقليدي في الساحة السياسية العالمية.

ويمكن النظر للموضوع من زوايا متعددة، فالمجتمع المدني العالمي ينتمي إلى تلك المفاهيم «الناعمة» في مجال السياسة بالمقارنة بالمفاهيم «الصلبة» مثل مفهوم القوة ويقف جزئيا على طرف نقيض منها. وهنا يبرز سؤال أساسي وهو: هل تستطيع مفاهيم مثل الأفكار والرؤى التأثير على العلاقات الدولية بالمقارنة بمفاهيم القوة؟ وبالتالي هل يمكن لمفهوم «ناعم» مثل المجتمع المدني العالمي وخاصة في طور نمو أولي أو مبدئي للغاية أن يكون له تأثير على سلوك وأداء وعلاقات الدول؟ وإلى أي حد نستطيع أن نتوقع أن يصل هذا التأثير؟

يبرز في هذا الصدد رأيان متعارضان: يرى أنصار الرأي الأول أن المفاهيم « الناعمة » مثل المجتمع المدني العالمي ليس لها دور يذكر في السياسة العالمية الحالية أو المستقبلية، ويذهبون

(١) د. محمد السيد سعيد، مرجع سابق.

إلى أنـه عندما تصطدم الولاءات القومية أو العرقيـة أو الدينية بالالتزامات الأخلاقية أو المدنية المحليـة أو العالميـة فـإن الأولى هي التـي تنتصر بالنسـبة للكتل الكبيرة من الناس. وعلى سـبيل المثـال فـإن حركـة حقـوق الإنسـان في يوغوسـلافيا السـابقة قد انفضـت أو انكسرت عندما انفجـرت الحرب الأهلية وعاد النشـطاء الحقوقيون إلى روابطهـم وولاءاتهم القومية أو العرقية والدينيـة، بـل إن العاملين في منظمة تاريخية وقوية تعد هي الأقـوى بين منظمات المجتمع المدني العالمي وهي «الصليب الأحمر» الدولية في البوسـنة والهرسـك قد انفضـوا عنها وعادوا للتحيز إلى ولاءاتهـم القومية والدينية. أمـا الرأي الثاني، فيبالغ أنصاره في تأثـير المجتمع المدني العالمي، ويـرى أن مـن الممكـن أن يكـون للمجتمع المـدني العالمي تأثير فعـلي على السياسـات الدولية. ويمكـن القـول: إن المجتمع المـدني العالمي برغم أنه لا يزال في طور نمـو أولي، فإن معدل نموه يتسارع، ودوره يتزايد تدريجياً، ومن الممكن أن يقوم بدور مهم في السياسة الدولية في المستقبل القريب.

رابعاً: تأثير أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية على تطور المجتمع المدني العالمي:

كان المنطـق يدفـع للاعتقاد بـأن انهيار المناخ التفاؤلي الذي سـاد بعد نهايـة الحرب الباردة سـوف يقـود من جديد إلى موجـة صعود أخرى للفكر الاسـتراتيجي التقليـدي المرتبط بالقوة والقدرات العسكرية في العلاقات الدولية وإلى إعادة هيمنة خطاب الأمن القومي على العقول وعـلى الاسـتراتيجيات القوميـة. وقـد وقع هـذا الانهيـار بالفعل بسـبب رد الفعـل الأمريكي لأحداث ١١ سـبتمبر. فقد تأسسـت اسـتراتيجية اليمين الأمريكي الحاكـم على فكرة الحروب المفتوحـة التـي يتم تبريرها باسـم مكافحـة الإرهاب و السـلام العالمـي- أو الأمريكي، إلا أن منظـمات المجتمـع المـدني العالمي قامـت بالعديد من الأنشـطة في أعقاب أحداث ١١ سـبتمبر، اتضـح منها أن دورها مسـتمر برغـم كل المضايقات التي تعرضت لها، ومن بين تلك الأنشـطة التظاهرات الحاشـدة في معظـم دول العالم التي عارضت الحـرب الأمريكية على العراق، وكان وراء تنظيمهـا وحشـد النـاس لها منظمات المجتمـع المدني العالميـة. ورغم أن هـذه التظاهرات

الضخمة لم تمنع الحرب واحتلال العراق إلا أنها أرخت لقوة جديدة في العالم تستمد شرعيتها من مواقفها المدافعة عن حقوق الإنسان وحرياته.

كما أصبحت منظمات المجتمع المدني شريكا بارزاً في عملية المساعدة الإنمائية على مستوى العالم، فقد قدمت مساهمات تقدر بمبلغ يتراوح ما بين ستة وسبعة بلايين دولار سنوياً عن طريق هذه المنظمات من مواردها الخاصة. كما ظهر تأثير منظمات المجتمع المدني في تشكيل السياسات العامة العالمية من خلال حملات الدعوة لقضايا مثل حظر زراعة الألغام وحماية البيئة، وقد نجحت هذه الحملات في استقطاب آلاف المؤيدين على مستوى العالم.

خامساً: المنظمات غير الحكومية في العالم العربي:

تذهب بعض التقديرات إلى أن أعداد المنظمات غير الحكومية في العالم العربي يبلغ نحو مئتين وثلاثين ألف منظمة وهي في تزايد مستمر. ويغلب على عمل هذه المؤسسات الجانب الخيري الإغاثي والاجتماعي، حيث تحظر معظم القوانين التي تنظم عمل الجمعيات الأهلية انخراطها في العمل السياسي. وقد قامت هذه المؤسسات في الحقيقة بدور رائد في خدمة المجتمع بتقديم الإعانات والخدمات الطبية والتعليمية الرخيصة أو المجانية للشرائح الكادحة والمهمشة في المجتمع كالفقراء والأيتام.

ورغم هذا الدور المهم، إلا أن هناك معوقات كثيرة تعرقل عمل منظمات المجتمع المدني العربي وتحد من دورها مثل:

- انتشار الفقر والجهل في كثير من ربوع العالم العربي.
- تكبيل نشاط المؤسسات الخيرية بالقوانين المقيدة للحركة والانطلاق.
- ضعف مصادر الدخل وعدم تفعيل قنوات دائمة للتمويل مثل الوقف، أو صناديق دعم الأنشطة الحقوقية في العالم العربي، ومن يلجأ للتمويل الأجنبي يجب أن يتحمل وصمه بالعار والعمالة للأجنبي وابتزازه من جانب الدولة.

- تأثـرت هـذه الجمعيات بشـكل ملحوظ بأحداث سـبتمبر في إطار مـا يعرف بتجفيف منابع الإرهاب وفرض سلطة الدولة عليها.

سادساً: دروس مستفادة من تجارب مؤسسات دولية خيرية ناجحة:

١ – أهم مبادئ المؤسسات الخيرية الناجحة:

توجـد أربعة مبادئ رئيسـية تعد من أهم شروط نجاح المؤسسـات العاملة في مجال العمل الخيري، وهي:

أ– الشفافية:

تعد الشـفافية من الأمور المهمة لنجاح المؤسسـة الخيرية، فالشـفافية تسـاعد على المحافظة على ثقة الناس في المؤسسـة، إذ يرى المتبرعون أنـه قد تم اتخاذ إجراءات عندما تقتضي الضرورة وبالتـالي فـإن تبرعاتهـم محميـة، وتعطـي الشـفافية خـبرة متواصلة للجمعيـة الخيريـة في كيفية التصرف والاستفادة من التجارب.

ب– الثبات على المبدأ:

يجب على المؤسسـة الخيرية أن تكون ثابتة على المبدأ في الأسلوب الذي تسلكه، وبالتعريف عن سياستها يصبح لدى الناس والقطاع توقعات واضحة حول كيفية استجابة الهيئة التنظيمية والحدود التي عليهم ألا يتجاوزوها.

ج– التناسبية:

تعنـي التناسـبيّة عـدم الانفعـال أكثـر مما يجـب؛ وتعنـي اسـتخدام أسـاليب التدخّل عند الضرورة؛ كما هي تميّز بين الناس الذين يشكلون المشاكل والقضايا التي يمثلونها.

د- العمل المستهدف المبني على الأخطار:

يجب على المؤسسة الخيرية أن تحدد أساس المشكلة؛ وأن تعمل لحلها، وأن تستمر في تلبية الحاجة التي تأسست من أجلها.

٢- أهم عوامل نجاح المؤسسات الخيرية الدولية:

يمكن للمؤسسات الخيرية في دول الخليج والعالم العربي أن تستفيد من التجارب الدولية الناجحة في مجال العمل الخيري، وذلك لتحقيق مزيد من تطوير عملها، ويمكن القول إن أهم عوامل نجاح تلك المؤسسات الخيرية الدولية تتمثل في: المؤسسية، واستقلال التمويل، والاهتمام بالتمويل طويل الأجل، واحترام التخصصات، والتعامل مع المؤسسات الخيرية باعتبارها مؤسسات اقتصادية تدخل معترك العمل التجاري. وفيما يلي توضيح لتلك العوامل:

أ- المؤسسية:

بمعنى امتلاك رؤية رسالية واضحة المعالم وأهداف استراتيجية محددة يتم ترجمتها في صورة برامج وآليات عمل مفصلة، بالإضافة إلى تماسك الهيكل الإداري وتنظيمه، وامتلاك العاملين لقدرات عالية على العمل الفردي والجماعي.

إن توافر تلك الشروط يضمن للمؤسسة الخيرية التمتع بقدرات مؤسسية متميزة، من حيث قدرتها على التكيف مع المتغيرات المحيطة، في صورة تعديل على برامجها التفصيلية، وتماسك بنيتها التنظيمية الداخلية، وكفاءة توزيع الأدوار الداخلية للعاملين بها، والقدرة على الاستمرار كمؤسسة مستقلة عن أشخاص صانعيها.

ب- استقلال التمويل:

بمعنى حيازة وقفية تتمكن المؤسسة من خلال عوائد استثمارها من تأمين دخل مستمر لصالح خدمة أهدافها وتشغيل برامجها. وبالتالي لا تضطر المؤسسة إلى تغيير رسالتها أو تعديل برامجها، بما يمكنها من الحصول على تمويل خارجي، بل تحافظ على إرادتها الحرة، استنادا إلى استقلالية تمويلها، في تحديد أولوياتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها التفصيلية.

ج- الاهتمام بالتمويل طويل الأجل:

يتم التركيز في كثير من الأحيان، على تقديم المنح لسنوات طويلة وممتدة، نظراً لطبيعة الاستثمارات في العنصر البشري والمعرفة العلمية، والتي تقتضي طول الأمد، قبل جني ثمارها.

د- احترام التخصصات:

يتكون لدى المؤسسة الخيرية فريق من العاملين المتخصصين من ذوي القدرة على فهم مواضع التأثير والتأثر فيما يتعلق بالقضايا والأنشطة الاجتماعية محل اهتمام المؤسسة.

هـ- التعامل مع المؤسسات الخيرية باعتبارها مؤسسات اقتصادية:

يقتضي التعامل مع المؤسسات الخيرية باعتبارها مؤسسات اقتصادية أن تدخل تلك المؤسسات معترك العمل التجاري، وقد تجني من وراء ذلك أرباح أو تتعرض لخسائر. وفي هذا الصدد، يجب فرض الضرائب عليها، كبقية المؤسسات الاقتصادية الأخرى، سعياً وراء استبعاد الراغبين في الحصول على إعفاءات أو تسهيلات ضريبية معينة من الوقف لصالح المؤسسات الخيرية، وإخلاصاً لنوايا الواقفين لصالح الأهداف الخيرية والإنسانية. كما تسمح هذه الإجراءات بحصول المجتمع على حقوقه الضريبية من هذه المؤسسات، باعتبارها مكوناً من مكونات الحركة الاقتصادية في الدولة، عليها واجبات كما أن لها حقوقاً.

٣- نماذج لمؤسسات خيرية دولية ناجحة:

تعد المؤسسات الخيرية الأمريكية نموذجاً للمؤسسات الخيرية المستقلة مالياً وإدارياً، فقد شهدت تلك المؤسسات صعوداً كميًّا ونوعيًّا ملموساً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بحيث تنوعت الجهات المنشئة لها وتزايدت قدراتها المالية، فضلاً عن توسع أنشطتها الاجتماعية، مستثمرة مناخاً سياسيًّا واقتصاديًّا ملائماً فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وبرغم عدم انخراطها المباشر في الأنشطة السياسية، تمكنت المؤسسات الخيرية من توطيد علاقاتها مع الحكومات الفيدرالية المتعاقبة، بهدف تأمين مصالحها الاقتصادية، مقابل اضطلاعها بأدوار اجتماعية تخفف من الآثار الاجتماعية للنظام الرأسمالي القائم. وفي هذا الإطار، أسهمت المؤسسات الخيرية، خاصة المعنية بالتعليم والبحث العلمي مثل مؤسسة فورد Ford Foundation ، في مساعدة الحكومة في صياغة السياسات التعليمية وتطبيقها، كما امتد هذا التعاون الحكومي- الأهلي إلى الأنشطة الإغاثية والتنموية خارج الولايات المتحدة. وتمكَّنت المؤسسات الخيرية الأمريكية - بفضل هذه الجهود المحلية والدولية - فضلاً عن شبكات علاقاتها - الممتدة من لعب دور متميز على صعيد الفاعلين الاجتماعيين داخل الولايات المتحدة وخارجها. وقد تمكَّنت المؤسسات الخيرية الأمريكية من توسيع مساحات حركتها الاجتماعية، وتوطيد أركان دورها المؤثر في المجتمع الأمريكي، بفضل تبني الحكومة الفيدرالية سياسة غير تدخلية في مجالات الحياة العامة.

ويعد التعامل مع المؤسسات الخيرية باعتبارها مؤسسات اقتصادية تدخل معترك العمل التجاري من أهم أسباب نجاح المؤسسات الخيرية الأمريكية، فقد نظم عدد من قيادات قطاع الأعمال والمجتمع المدني الأمريكي مثل آندرو كارنيغي، وجون دي روكفلر، ومارغريت أوليفيا سايج وغيرهم أعمالهم الخيرية في شكل جديد، شبيه بشركات الأعمال الكبرى. هذه «المؤسسات الخيرية» الجديدة، الخاصة والمجتمعية، لم يتم تصميمها لمساعدة أولئك الذين هم بحاجة مباشرة، بل صممت كأدوات للإصلاح وحل المشاكل، بحيث تعالج هذه الأدوات

الأسباب الأساسية للفقر، والجوع، والمرض عن طريق إعطاء الأموال، والمعروفة «كمِنَح»، إلى أولئك الناس والمنظمات الأفضل تجهيزاً لمعالجة المشاكل المُعيّنة. وفكرة الأعمال الخيرية المنهجية والعلمية هذه كانت نتاج عصر التفاؤل والإيمان بقدرة العلم والمنطق على حل المشاكل الإنسانية. وهي الأساس المنطقي لمعظم المؤسسات الخيرية الأميركية في يومنا هذا. واليوم، ما تزال معظم الأعمال الإحسانية تُنفّذ أعمالها من أموال تُمنح بهذه الطريقة.

وتنظر تلك المؤسسات إلى الأعمال الخيرية كتصميم هندسي للاستثمارات الاستراتيجية التي تُعزز الخير العام. ومثلها مثل المهندسين المعماريين المحترفين، تحلل المؤسسات الخيرية التحديات والحلول التصميمية الوظيفية لإتاحة الاستفادة القصوى من الموارد المتوفرة عن طريق التركيز على النتائج. والمؤسسات الخيرية غير مُقيدة بهوامش الربح كالصناعة، وغير مُقيدة بسياسات الحكومة، ويمكنها تحمّل كلفة المخاطر لتنفيذ الأبحاث الهامة وأعمال التطوير المطلوبة لدراسة الهيكليات الاجتماعية، ومراجعة النماذج المعروفة، ومواجهة التحديات التي قد تؤدي إلى أزمات.

المؤسسات الخيرية الأمريكية مُتوفرة بعدة أشكال: المؤسسات العائلية المرتكزة إلى موارد العائلة، والمؤسسات الاجتماعية المنظمة لتحسين نوعية المجتمعات، والمؤسسات المستقلة الموجهة نحو مهام معينة تضعها مجالس الأمناء، وتبرع الشركات الكبرى. وتجمع المؤسسات الخيرية معاً خبرة الصناعة، والحكومة، وأساتذة الجامعات، والمجموعات المجتمعية، والأفراد لمعالجة المسائل الضاغطة وإيجاد الحلول الناجعة.

وقد قدمت المؤسسات الخيرية مساهمات مهمة ودائمة في مجال الصحة، والتعليم، والبيئة، وتطوير الشباب، والفنون. كما كانت فعّالة في إعادة إحياء وتأهيل الأحياء الداخلية للمدن، والحفاظ على النسيج الاجتماعي للمجتمعات عبر الولايات المتحدة وعبر العالم. فمثلاً، العديد من المؤسسات الخيرية اليوم تُعالج مشاكل أمراض الملاريا، والسل، والإيدز، والأبحاث والمشاريع المتعلقة بتوسعة برامج التلقيح التي تستهدف أمراض الأطفال في الدول الفقيرة في

العـالم. تُنفق مؤسسـة بيل وملينـدا غيتس الخيريـة أكثر من مليـار دولار سـنوياً، تقريباً بحجم إنفاق منظمة الصحة العالمية، على جهود رفع الوعي العام واستئصال الأمراض السابقة الذكر. ويعتـبر كثيرون الآن أن مؤسسـة غيتس، إحدى أحدث وأكبر المؤسسـات الخيرية التي دخلت قطاع الأعمال الخيرية، أصبحت المنظمة الأكثر تأثيراً في الصحة العالمية اليوم.

كـما يشـكل التعليـم ركيزة أساسـية للأعـمال الخيرية، حيث تقـوم العديد من المؤسسـات الخيريـة الأميركية بتوسـيع التمويل والأبحاث لدعم التعليم العالي في سـائر أنحـاء العالم. لهذا الهـدف اجتمعت سـوياً مؤسسـة جـون دي. وكاثرين تي ماكارثر، ومؤسسـة فورد، ومؤسسـة روكفلـر، ومؤسسـة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسـة وليـام وفلورا هيوليت، ومؤسسـة أندرو دبليـو ميلون في الشراكة للتعليـم العالي في أفريقيا. قدمت هذه المؤسسـات الخيرية مجتمعة أكثر من ١٥٠ مليون دولار وتعهدت إنفاق ٢٠٠ مليون دولار إضافية خلال خمس سـنوات لدعم جامعـات منتقاة في غانـا، وموزمبيق، ونيجيريا، وجنـوب أفريقيا، وتنزانيـا، وأوغندا، وكينيا، وهي جامعات تعتبر بأنها تشكل عناصر للتقدم الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي.

أدى الازدهـار الاقتصـادي إلى تكاثر مطرد في المؤسسـات الخيرية. فمـن بضعة آلاف من المؤسسـات الأمريكية التي كانت تُقدّم المِنَح ما بعد الحرب العالمية الثانية ازدادت اليوم إلى أكثر مـن ٦٥٠٠٠ منظمة في كامل أنحاء العالم، ما يشـهد على النمـو العميق في الأعمال الخيرية ليس في الولايـات المتحـدة فحسـب، بل عـلى المسـتوى العالمي أيضـاً. يبلغ مجموع موجـودات هذه المؤسسـات الخيريـة الآن أكثر مـن ٥٠٠ مليار دولار، مع تبرعات سـنوية مرتفعة لا سـابق لها قدرها ٣٣,٦ مليار دولار.

ولا يمكـن لأيـة دولـة أن تعيـش وتزدهر إلا ضمـن اقتصاد عالمـي. ونتيجـة لذلك، فإن الأعـمال الخيريـة لأيـة دولة يجـب أن تصبح أكثـر عالميـة. وبينما تنمـو الثـروات في اقتصاديات السـوق الجديدة، يتم التشـديد على تقاليد العطاء. عالمياً، هناك العشرات من المؤسسات الخيرية الجديدة في أفريقيا وآسـيا وأميركا الجنوبية وأوروبا. ويقدر «تقرير الوضع العالمي للمؤسسـات

الاجتماعية» لعام ٢٠٠٥م أن هناك على الأقل ١١٨٨ مؤسسة اجتماعية في ٤٦ دولة، مع وجود ١٥٠ مؤسسة أخرى على الأقل قيد التأسيس حول العالم.

ويجب أن يتضمن الانخراط في ذلك المجتمع العالمي شراكة بنّاءة مع المؤسسات الخيرية في كافة أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال فقد أنشئ مجلس المؤسسات الخيرية، المنظمة الدولية التي يشارك فيها أكثر من ٢٠٠٠ عضو من المؤسسات والشركات التي توفر البرامج وتقدّم المِنَح، في العام ١٩٤٩م، وهو ملتزم بزيادة الامتداد العالمي التعاوني للأعمال الخيرية.

إن التجارب الدولية الناجحة في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها توضح أن التحدي الذي يواجه الأعمال الخيرية هو إنجاز الأعمال التي هناك أمس الحاجة لها حيث لا يقدر أو لا يرغب الغير القيام بها: في أماكن التربة الصلبة حيث يتجذر العنف، في خضم الظروف المروعة حيث البطالة سائدة، وفي تلك المجازفات التي يصعب على الحكومات القيام بها بسبب الضغوط السياسية. يجب أن تركز الأعمال الخيرية أعمالها على الاتجاهات والميول التي تتوقع عناوين أخبار الغد. وقد يكمن الإرث الأكثر ثباتاً للأعمال الخيرية عبر العقود في مبادرة العطاء نفسها، في التبرعات التي تشكل مثالاً للغير، إن كان ذلك، عن طريق إنشاء مؤسسة خيرية، أو مساعدة منظمة إحسانية، أو تلبية حاجة إنسان.

سابعاً: مقترحات لدعم العمل الخيري الخليجي والعربي:

يمكن للمؤسسات الخيرية في دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي أن تصبح وسائل فعالة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة بالتكامل مع القطاعين العام والخاص، وأن تساعد في عملية التواصل الحضاري وتقوية المجتمع المدني العالمي.

ولكي يتحقق ذلك لابد من توافر العديد من المتطلبات على المستوى الداخلي، وأن تكثف من علاقاتها واتصالاتها على المستوى الخارجي «الإقليمي والدولي».

وفيما يلي بعض المقترحات التي تساعد على تفعيل العمل الخيري الخليجي:

١- على المستوى الداخلي:

أ- إنشاء مراكز بحوث ودراسات متخصصة في العمل الخيري ويختار لها طاقم مهني متخصص في هذا المجال على أن يكون من أولويات هذا المركز:

- استشراف مستقبل العمل الخيري، وبناء الخطط الاستراتيجية على ضوء تلك الدراسات.

- بناء قاعدة بيانات برجالات العمل الخيري الخليجي.

- بناء قاعدة بيانات بالتجارب الدعوية والإغاثية الرائدة المنطلقة من المؤسسات الخليجية.

- استقطاب تجارب الآخرين في هذا المجال.

ب- تزويد المؤسسات الخيرية بما تحتاجه من خبرات إدارية ومالية وتسويقية ودعم فني، بما يساعد على تكوين كوادر وأجيال من العاملين في تلك المؤسسات، مع مراعاة الاعتناء ببناء معايير علمية دقيقة لكل عناصر العمل الخيري ابتداءً باختيار الأفراد ومروراً بالمشاريع والأنشطة.

ج- استخدام وسائل الاتصال الحديثة وخاصة الإنترنت في تطوير عمل المؤسسات الخيرية.

د- إقرار تشريعات وطنية لحماية العاملين في الحقل الإنساني وحقوق الإنسان وتسهيل عمل المنظمات غير الحكومية.

هـ- القضاء على ما يعتبره البعض «ثقافة الاستجداء» التي توجد في بعض إدارات المؤسسات الخيرية [١]، و تطوير الخطاب الإعلامي القائم على فكر السوق الذي يقوم على إيجاد أرضية لتحقيق المصالح المشتركة للمؤسسة الخيرية وللطرف المتبرع مهما كانت صيغة هذا التبرع وأهدافه.

و- إنشاء هيئات مستقلة تنظم العمل الخيري وتسعى لتطويره، من قبل الهيئات الخيرية نفسها بالمشاركة مع القطاع الحكومي.

ز- رفع مستوى مساهمة المرأة في برامج القطاع الخيري مع تفعيل دورها في المؤتمرات والمحافل الخيرية المحلية منها والدولية وفق الضوابط الشرعية.

٢- على المستوى الخارجي (الإقليمي والدولي):

أ- إقامة علاقات وتحالفات مع المؤسسات الدولية الشبيهة، وذلك بغرض تبادل الخبرات والآراء والأفكار والمواقف والمشروعات بحرية، والمشاركة الفعالة في أنشطة التجمعات الدولية والاستفادة منها ومن المبادرات الأخرى في حماية العمل الخيري في ضوء ثقافة المنطقة.

ب- التنسيق بين المؤسسات العاملة على مستوى المشاريع والأنشطة وكذلك الدول المستفيدة، كما أن دمج الموارد مع المؤسسات الخيرية الأخرى التي تعمل في مجال معين من الممكن أن يكون طريقة فعالة وأقل تكلفة لتحقيق غرض خيري. ويمكن للمؤسسات الخيرية أن تعمل بالتعاون مع غيرها من المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق نفس الأغراض أو أغراض مماثلة لأغراضها طالما أن المشروع أو النشاط المقترح يعتبر طريقة مناسبة لتحقيق أهداف جميع الأطراف.

---

(١)د. عقيل محمد العقيل، الخطأ الاستراتيجي في المؤسسات الخيرية

http://www.al-jazirah.com/89817/ec8.htm

ج- الاستفادة من التجارب الإقليمية الناجحة وما اتبعته من منهجيات علمية، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تكييفها لتتناسب مع الواقع العربي من خلال التفكير والعمل الجماعي.

د- المشاركة في المنتديات العامة التي تتناول مواضيع محددة لها علاقة بالتعاون الحضاري، مثل تلك الخاصة بمحاربة الفقر أو القضاء على مرض الإيدز، أو التأكيد على حقوق المرأة. ويمكن في هذه المنتديات استخدام التسهيلات المرافقة لها كورش العمل أو معارض الكتب، مما يؤدي إلى مزيد من التواصل الحضاري، والعمل على إيجاد الأدوات اللازمة لتكوين رؤى موحدة حول القضايا المختلفة من خلال هذه المنظمات.

هـ- تنظيم مؤتمرات إقليمية ودولية، بغرض عرض التجارب الناجحة، وبناء منظومة لنقل المعرفة حول أهم الوسائل والأساليب في التنمية والإسهام الحضاري، والتأكيد على أهمية استخدام شبكات المعلومات وقواعدها في تبادل المعلومات.

و- إعطاء اهتمام أكبر بوسائل الإعلام Media ، و« الاتصال Communication » وإقامة علاقات مع وسائل الإعلام العالمية [1]:

---

(١) المقصود بالإعلام هنا هو ذلك النشاط الذي يستخدم وسائط الإعلام المقروءة (إعلانات صحفية و لوحات وملصقات ..الخ)، والمرئية (إعلانات تليفزيونية) والمسموعة (أشرطة سمعية وهذه الوسيلة لا تزال شائعة لدى العديد من المنظمات الخيرية) والإلكترونية (مواقع الإنترنت)، من أجل تبليغ رسالة أو معلومات ما، إما إلى فئات محددة أو إلى جمهور أوسع غير متجانس. هذا النوع من النشاط الإعلامي، بالنسبة للمنظمات الخيرية، يهم جوانب التسويق بالدرجة الأولى.

أما «الاتصال» (Communication) ، فقد يستخدم وسائل الإعلام المذكورة كما قد يستخدم وسائل أخرى مثل الاتصالات المباشرة وبث التقارير المكتوبة إلى كل الأطراف المعنية، والرسائل عن طريق المواقع الإلكترونية و المشاركة في المؤتمرات وإعداد أوراق العمل والأوراق العلمية الخ ... وأهداف التواصل أوسع وأشمل من التسويق بالوسائط الإعلامية المذكورة، مثل كسب مواقع التأثير وبناء الصورة (لدى الحكومات والمؤسسات و الرأي العام..) وبناء الشراكات وكسب أنواع الدعم المختلفة (مع الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية و الوكالات التمويلية..) والقيام بوظائف التشبيك (بين أعضاء الشبكة و بينها و بين غيرها..) وغير ذلك من المجالات المماثلة، ولا شك أن كلا النمطين يخدم أحدهما الآخر، لكن لكل نمط أهدافه ومناهجه وتقنياته.

تحتاج المؤسسات الخيرية في دول مجلس التعاون والعالم العربي إلى استخدام الإعلام والاتصال، سواء على مستوى الداخل أو على مستوى علاقاتها الخارجية، من أجل توفير المعلومات في الخليج وفي الخارج حول التبرّعات الخيرية وأهدافها النبيلة، فالافتقار إلى المعلومات يعني فقدان بعض احتمالات هذا العمل، إذ لو توفر مقدار أكبر من المعلومات ستوجد طرق أكثر فعّالية لتوزيع التبرعات الخيرية وسيجري القيام بقدر أكبر من العمل الخيري. كما يساعد الإعلام والاتصال على تغيير نظرة الكثيرين الخاطئة إلى العمل الخيري ومؤسساته واعتبارها نوعاً من الاستجداء. وهذه النظرة لها انعكاساتها السلبية على تقييم الخدمات التي تقدمها المؤسسات الخيرية والتطوعية وتقديرها. ولهذا لا بد من تغيير نظرة الناس إلى العمل الخيري باعتباره خدمة تقدمها الهيئات للمتبرعين متحملة مسؤولية وضع التبرعات حيث ينبغي أن توضع، وأن انتشار المؤسسات الخيرية والتطوعية أصبح من المقاييس التي يقاس بها تقدم المجتمع وتطوره، إذ يساهم في بناء التكافل الاجتماعي وتنمية القدرات الكامنة في أفراد المجتمع وتفعيله ، وزيادة مساحة التعاون والتراحم والتعاطف بين الناس.

– التنسيق مع المؤسسات الدولية الشبيهة من أجل تحقيق هدف تفعيل آليات حماية الجمعيات الإنسانية والخيرية المتضمنة ضمن القانون الدولي والاتفاقيات والمواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة، والتأكيد على ضمان حرية الجمعيات الإنسانية والخيرية في إيصال مساعداتها إلى أطراف الصراع أسوة بعمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ز– التأكيد على رفض الحرب المعلنة على المنظمات الخيرية باسم مقاومة الإرهاب، مع انخراط المؤسسات الخيرية في عملية التفاهم بين الحضارات وعدم الخلط بين الصراعات السياسية وما يتم افتعاله والترويج له من صراع حضاري محتم.

ح– العمل على إحداث مزيد من التفاعل والشراكة الدولية بين المؤسسات الإنسانية

والخيرية، وبينها وبين مصادر التمويل الموثوقة ، وذلك على مختلف انتماءاتها وتوجهاتها بهدف خدمة الإنسان ذاته دون النظر إلى عرقه أو لونه أو جنسه أو دينه.

ط- بناء علاقات جيدة مع الدول والصلة بممثلي هذه الدول في المؤسسات الدولية وطلب الدعم المعنوي والقانوني والمادي منها، وإصدار تعريف دوري يوزع على مكاتب الأمم المتحدة، والدول الكبرى بما تقوم به المؤسسات الخيرية من أعمال إنسانية، ترسيخاً لدورها، وعملاً بمزيد من الشفافية، وإبلاغ الاحتجاجات للدول ولممثليها وللهيئات الدولية في حال تعرض أعمال المؤسسات الخيرية للمضايقات.

***

المراجـع

أولاً: باللغة العربية:

١- د.إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، جامعة أسيوط، كلية التجارة، ٢٠٠٧.

٢- دافيد سي كورتين، العولمة والمجتمع المدني، ترجمة شوقي جلال، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، كراسات استراتيجية، ١٩٩٩.

٣- ريهام أحمد خفاجي، دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة حالة مؤسسة فورد ١٩٥٠ - ٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦.

٤- د. زينب عبد العظيم، «الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة» في: د. نجوى سمك، السيد صدقي عابدين (محرران)، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة الخبرتان المصرية واليابانية، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية.

٥- محمد حسن عبد الحافظ، «مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي» في يسري مصطفى (محرر)، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٢.

٦- د. محيي الدين محمد قاسم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة المنظمات الدولية غير الحكومية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١.

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

- Charles E. Morrison, «Overvie w» in Charles E. Morrison & Hadi Soesastro,(ed.,) Domestic Adjustments to Globalization, (Tokyo: Japan, Center for International Exchange, 1998), p.17.
- John T.Rourke, International Politics on the World Stage, (Dushkin/ McGraw Hill, 6th edition, 1997), p61
- Lester N.Salmon& Anheire, In Search of the Non Profit Sector, The Johns Hopkins Comparative Non Profit Sector Project, Guide No.1 (Baltimore:1989).

ثالثاً: مواقع الإنترنت:

- د. محمد السيد سعيد، المجتمع المدني العالمي: الصعود والتحديات، ٠١/ ٠٤/ ٢٠٠٤

http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/04/article01.shtml

- د. عقيل محمد العقيل، الخطأ الاستراتيجي في المؤسسات الخيرية

http://www.al-jazirah.com/89817/ec8.htm

http://usinfo.state.gov/journals/itsv/0506/ijsa/gunderson.htm

❊ ❊ ❊

